

Distr.: General
17 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة كاتشماريسكا (نائبة الرئيس) (بولندا)

المحتويات

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

22-23644 (A)



في غياب السيد بلانكو كوندري (الجمهورية الدومينيكية)، تولت رئاسة الجلسة السيدة كاتشمارسكا (بولندا)، نائبة الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/77/40) و A/77/44 و A/77/228 و A/77/230 و A/77/231 و A/77/279 و A/77/289 و A/77/344)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/77/48) و A/77/56 و A/77/139 و A/77/157 و A/77/160 و A/77/162 و A/77/163 و A/77/167 و A/77/169 و A/77/170 و A/77/171 و A/77/172 و A/77/173 و A/77/174 و A/77/177 و A/77/178 و A/77/180 و A/77/182 و A/77/183 و A/77/189 و A/77/190 و A/77/196 و A/77/197 و A/77/199 و A/77/201 و A/77/202 و A/77/203 و A/77/205 و A/77/212 و A/77/226 و A/77/235 و A/77/238 و A/77/239 و A/77/245 و A/77/246 و A/77/248 و A/77/262 و A/77/262/Corr.1 و A/77/270 و A/77/274 و A/77/284 و A/77/287 و A/77/288 و A/77/290 و A/77/296 و A/77/324 و A/77/345 و A/77/357 و A/77/364 و A/77/487)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/77/149) و A/77/168 و A/77/181 و A/77/195 و A/77/220 و A/77/227 و A/77/247 و A/77/255 و A/77/311 و A/77/328 و A/77/356 و A/77/525)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع) (A/77/36)

1 - السيد كورسو سوسا (رئيس اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم): عرض تقرير اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (A/77/48)، فقال إنه في الاجتماع الرابع والثلاثين لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان الذي ترأسه، اتفق الرؤساء على إنشاء دورة يمكن التنبؤ بها

مدتها ثماني سنوات لاستعراض التقارير المقدمة من الدول الأطراف وفقا لالتزاماتها الناشئة عن معاهدات حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى زيادة الإبلاغ من جانب الدول الأطراف، في حين أن من شأن ما يصاحب ذلك من تنسيق لأساليب العمل وارتقاء رقمي أن يعزز أيضا نظام هيئات المعاهدات وأن يكفل المزيد من الفعالية في حماية حقوق الإنسان. ويتضمن تقرير الأمين العام عن حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان (A/77/279) تقييما أوليا لوقت الاجتماعات الإضافي اللازم لتنفيذ دورة الاستعراض التي يمكن التنبؤ بها. وحث الدول الأعضاء على دعم المبادرة وشدد على أهمية ضمان التمويل المستدام للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

2 - وأردف قائلا إن هناك ما يقدر بـ 281 مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم، وجميعهم يستحقون تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم وحمايتهم. غير أن العديد منهم معرضون بصفة خاصة لطائفة واسعة من العوامل بسبب الظروف التي أجبرتهم على مغادرة بلدانهم الأصلية، والأوضاع التي يواجهونها في بلدان العبور أو المقصد، وبعض الخصائص الشخصية، في جملة أمور. وفي حين أن تصديق ملاوي مؤخرا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رفع عدد الدول الأطراف إلى 58 دولة، فإنه يلاحظ مع الأسف أن نحو 25 دولة طرفا لم تقدم بعد تقاريرها الأولية أو الدورية بموجب المادة 73 من الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، فإن العدد المحدود للدول الأطراف في الاتفاقية وعدم بدء العمل بإجراءات تقديم البلاغات من دول بحق دول أخرى وتقديم البلاغات الفردية بموجب المادتين 76 و 77 من الاتفاقية يشكلان تحديين كبيرين أمام ضمان حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على الصعيد العالمي. وشجع الدول الأطراف التي لم تقبل بعد إجراءات تقديم البلاغات على أن تفعل ذلك.

3 - ومضى يقول إن اللجنة عقدت في 27 أيلول/سبتمبر 2022 مناقشة عامة لمدة نصف يوم بشأن مشروع تعليقها العام رقم 6 المتعلق بالتقارب بين الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، شدّد خلالها المشاركون فيها من وكالات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية على أن الاتفاق العالمي بشأن الهجرة يعزز صراحة أهمية حقوق الإنسان والقانون الدولي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، انضمت اللجنة

بتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي وتعزيز رفاه مجتمع المهاجرين، يهم وفد بلدها معرفة المزيد عن حالة مشروع التعليق العام والخطوات التالية.

7 - السيدة زيليفانوف (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفتها مراقباً): أشارت إلى الجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لتعزيز شراكتها مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فقالت إن وفد بلدها يرحب بالحصول على مزيد من المعلومات عن الدور الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

8 - السيدة إيسيكايبي (نيجيريا): قالت إنه لضمان التوزيع العادل لفوائد الهجرة، هناك حاجة ماسة لإدارة الهجرة بهدف صون حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وحمايتهم من القوانين والسياسات البغيضة في بلدان العبور والمقصد. وكثيراً ما ينجم عن هذه السياسات، التي تروج للتمييز وكراهية الأجانب والعنصرية، انتهاكات لحقوق المهاجرين، تشمل الاستغلال والاضطهاد وحرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبدلاً من التجريم، ينبغي اتخاذ خطوات لدعم تسوية وضع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بالنظر إلى مساهمتهم المجدية في اقتصاد بلد المقصد.

9 - السيد عبد الله (بنغلاديش): قال إن بنغلاديش، بوصفها بلداً أصلياً رئيسياً، كانت من أوائل المصدقين على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وسعت جاهدة لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بغية تعزيز فرص العمل في الخارج، وضمان هجرة آمنة ومنظمة لليد العاملة وفرض عقوبات على الأنشطة اللاأخلاقية المتعلقة بتوظيف العمال المهاجرين. ومع ذلك، لا يزال العديد من العمال المهاجرين، ولا سيما العاملات المهاجرات، يواجهون ظروف عمل غير مستقرة، وسرقة الأجور، والاستغلال في العمل، وغير ذلك من الممارسات التمييزية. وسيكون من المفيد معرفة الكيفية التي تعترف بها اللجنة المتابعة مع الدول الأطراف بشأن الالتزامات التي تعهدت بها بموجب إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية لوضع سياسات هجرة وطنية تراعي المنظور الجنساني. وقال إن وفد بلده يود أيضاً أن يعرف ما هي الخطوات التي تتخذها اللجنة أو التي تتوخى اتخاذها لتشجيع بلدان المقصد على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية.

10 - السيدة إنانش أورنيكول (تركيا): قالت إن تركيا، بوصفها دولة طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين

المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى لجنة حقوق الطفل في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة للتعيين العامين المشتركين رقم 3 ورقم 4 للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم/رقم 22 ورقم 23 للجنة حقوق الطفل (2017) بشأن حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية، اللذين أثبتا للدول غير الأطراف في الاتفاقية أهمية عمل اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وقدمتا توجيهات تنطبق على جميع الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل البالغ عددها 196 دولة.

4 - واستطرد قائلاً إن اللجنة نظرت في دورتيها الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين، اللتين عقدتا في شكل مختلط، في خمسة تقارير مقدمة من دول أطراف، هي أذربيجان وباراغواي وبوركينا فاسو ورواندا وكابو فيردي، واعتمدت الملاحظات الختامية بشأن تلك التقارير. واستعرضت تقريراً متابعة عن سري لانكا وموريتانيا، واعتمدت قائمة واحدة من المسائل فيما يتعلق بأوروغواي وقائمتين من المسائل المحالة قبل تقديم التقرير فيما يتعلق بقرغيزستان وبيرو. وفي الختام، قال إنه يود أن يشجع جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على القيام بذلك لضمان تمتع مواطنيها المهاجرين الذين يعيشون في دول أطراف أخرى بالحماية الكاملة لحقوقهم بموجب الاتفاقية.

5 - السيد بوستامانتي (شيلي): قال إن الهجرة تمثل أحد التحديات العالمية الرئيسية في الوقت الراهن ولا يمكن التصدي لها بفعالية إلا باتباع نهج متعدد الأطراف. ولهذا السبب، ينبغي النظر إلى عمليات الهجرة على أنها فرصة للحوار الدولي، الذي ينبغي أن تكون نتائجه بمثابة مدخلات لصياغة سياسات لصالح العمال المهاجرين والبلدان فيما يتعلق بكل جانب من جوانب التنمية البشرية. وتسعى حكومة شيلي إلى الترويج لسياسة إقليمية للهجرة تقوم على مبادئ التضامن الدولي وحقوق الإنسان، مع التسليم بأن الهجرة هي الوجهة الإنسانية للتكامل الإقليمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ما فتئت حكومة شيلي تعمل على عناصر رئيسية مثل التعاون الدولي، وتعزيز العمليات الاستشارية والخطط الثنائية القائمة.

6 - السيدة ميندوسا إلغيا (المكسيك): قالت إن وفد بلدها يتفق مع النهج الذي اتبعته اللجنة في مشروع تعليقها العام بشأن التقارب بين الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وفي ضوء اعتماد إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي كرر فيه رؤساء الدول والحكومات والممثلون الساميون، في جملة أمور، تأكيد التزامهم

الهجرة بطريقة تحترم حقوق العمال المهاجرين وتكفل كرامتهم. وقال إنه يرجو الحصول على معلومات عن الكيفية التي تعمل بها اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم مع جميع المكلفين بولايات والآليات اللازمة لضمان تمتع العمال المهاجرين بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهم.

13 - السيد سويتو (إندونيسيا): أشار إلى أن العمال المهاجرين يقدمون إسهاما هاما في التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقال إن من دواعي القلق العميق أن العمال المهاجرين، ولا سيما العاملات المهاجرات، ما زالوا يواجهون التمييز وسوء المعاملة والعنف. وفي محاولة لتعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين، لم تكن إندونيسيا باتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني فقط، بل أبرمت أيضا اتفاقات ثنائية وعززت التعاون الإقليمي بشأن هذه المسألة. وبالنظر إلى أهمية التعاون الإقليمي للنهوض بالحقوق المتصلة بالهجرة، فإن وفد بلده يتساءل عن مدى تعاون اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية الوفاء بولايتها.

14 - السيدة غونزاليس لوبيس (السلفادور): قالت إن السلفادور، بوصفها بلدا أصليا وبلد عبور ومقصد، تشدد على الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية واحترام حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، دون تمييز وبغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وقد قدمت السلفادور، استباقاً للاستعراض المقبل الذي ستجريه اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تقريرها الدوري الثالث بموجب الإجراء المبسط لتقديم التقارير (CMW/C/SLV/3)، الذي صيغ على أساس عملية تشاورية مشتركة بين المؤسسات. والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي تربط بين الهجرة وحقوق الإنسان، أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. وفي ضوء أوجه التقدم التي أحرزت على الصعيد الدولي، باعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة وإعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، يود وفد بلدها أن يعرف كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دورا رائدا في ضمان أن يصبح المزيد من البلدان أطرافا في الاتفاقية، ولا سيما تلك التي تقود الكفاح من أجل حقوق الإنسان.

15 - السيد كورسو سوسا (رئيس اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم): قال إن اللجنة تهدف إلى إقامة حوار بناء مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني، من أجل حماية حقوق الإنسان الخاصة بالعمال

وأفراد أسرهم وبلدا لديه عدد كبير من العمال المهاجرين في الخارج ويستضيف عددا كبيرا من العمال الأجانب، ساهمت بشكل هام في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة وفي الاعتماد الناجح لإعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية. وتجبر النزاعات والعوامل المزعزعة للاستقرار يوميا آلاف الأشخاص على مغادرة أوطانهم. ولمواجهة هذه التحديات، ينبغي أن تراعي جميع الدول الإطار المحدد في الاتفاقية على النحو الواجب. وفي حين أن أهمية الاتفاقية أمر لا جدال فيه، ليس هناك حاجة فقط لزيادة عدد الدول الأطراف ولكن أيضا لتوسيع نطاق تغطيتها الجغرافية. وأعربت عن رغبتها في معرفة التحديات والعوائق التي تعترض التصديق على الاتفاقية وتساءلت عما إذا كانت هناك آليات كافية داخل الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين.

11 - السيد محمد زيم (ماليزيا): قال إن المهاجرين يؤدون دورا هاما في الجهود الإنمائية لماليزيا، حيث يوجد حاليا ما يقرب من 2,3 مليون عامل مهاجر. وعلى الرغم من أن ماليزيا ليست بعد طرفا في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فقد بذلت جهودا شتى لتحسين حماية العمال المهاجرين، بسبل منها سن السياسات واستعراض التشريعات ذات الصلة وتعديلها لمواءمتها مع معايير العمل الدولية. وتساءل عما إذا كانت هناك أي ممارسات فضلى ثبت أنها تزيد إلى أقصى حد من الفوائد المحتملة للهجرة وتقلل إلى أدنى حد من التكاليف المترتبة على البلدان الأصلية وعلى بلدان العبور والمقصد.

12 - السيد صحراوي (الجزائر): قال إنه بينما يعاني العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في أحيان كثيرة التهميش وكراهية الأجانب وسوء ظروف العمل والمعيشة، فقد ساء الوضع خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث شهد زيادة في الأعمال التي تتم عن كراهية الأجانب. وعلاوة على ذلك، كشفت الجائحة عن أوجه قصور في نظم حوكمة الهجرة، التي تخفق أحيانا في حماية حقوق الإنسان الخاصة بالعمال المهاجرين، مما يتركهم دون حماية ويرسخ التمييز والوصم وكراهية الأجانب ضدهم. ومن المهم الاعتراف بالعمال المهاجرين بوصفهم أطرافا فاعلة في مجال التنمية، حيث إنهم يقدمون إسهامات كبيرة في البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، ولا سيما في القطاعات الحيوية بالنسبة للتنمية المستدامة. وقال إن وفد بلده يرغب في معرفة الكيفية التي يمكن بها تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاق العالمي بشأن

الإنسان. وفيما يتعلق بالالتزامات التي تعهدت بها الدول بموجب إعلان التقدم المحرز، ستقوم اللجنة برصد تنفيذ هذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات الدولية في إطار استعراضات الدول الأطراف، وستحدد الشواغل وتقدم التوصيات ذات الصلة في ملاحظاتها الختامية.

19 - وفي الختام، أشار إلى أنه فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، يجري وضع خطة عمل تهدف إلى التواصل مع الدول غير الأطراف في الاتفاقية، ومنها بعض البلدان الداعمة للاتفاق العالمي التي تبذل بالفعل جهوداً كبيرة لحماية العمال المهاجرين، مما يوفر وسيلة هامة لتشجيعها على التصديق على الاتفاقية. وبالمثل، تعترم اللجنة جمع الخبرات وأفضل الممارسات للدول التي تحرز تقدماً فيما يتعلق بالهجرة، بما في ذلك الدول غير الأطراف في الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، أوجز وفد ماليزيا بعض الخطوات التي يجري اتخاذها في ذلك البلد؛ وثمة بلد آخر هو إسبانيا، بصدد القيام بإصلاحات تشريعية من المرجح أن تؤدي إلى زيادة عدد الرعايا الأجانب.

20 - السيد غونزاليس موراليس (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين): قال في سياق عرض تقريره (A/77/189) إن تغير المناخ من العوامل المحركة بشكل متزايد للهجرة، ويجبر ملايين الناس على مغادرة ديارهم كل عام. ويمكن لهذه المستويات العالية من التنقل البشري أن تقوض التنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والجهود في مجال حوكمة الهجرة. ويمكن أن يؤثر تغير المناخ أيضاً سلباً على مجموعة من حقوق الإنسان وأن يكون له تأثير غير متناسب على قطاعات معينة من المجتمع. وتشمل الآثار المحددة على حقوق الإنسان للمهاجرين عدم حماية حقوق المهاجرين في جميع مراحل رحلتهم، ولا سيما عند قبولهم في بلدان أخرى.

21 - وقال إن الهجرة التي تخضع لحوكمة جيدة يمكن أن تمثل استراتيجية هامة للتكيف مع تغير المناخ، وتساعد على بناء القدرة على الصمود بين الأفراد والمجتمعات وتمكينهم من التكيف مع الضغوط البيئية وتغير المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلزم اتباع نهج متكامل متعدد القطاعات يجمع بين الجهود العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. وعند تقييم طلبات قبول المهاجرين وإقامتهم، ينبغي للدول أن تعتمد نهجاً متمحوراً حول الإنسان وتراعي الطفل، وأن تلتزم بالقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. وينبغي أن تستند قرارات السماح بالدخول والإقامة إلى معايير واضحة وشفافة وقائمة على حقوق الإنسان.

المهاجرين. وبالإضافة إلى رصد تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ترحب اللجنة بالحوار المباشر مع الدول الأعضاء بشأن قضايا الهجرة. فعلى سبيل المثال، دخلت اللجنة في تبادل للآراء مثير للاهتمام مع مجلس الشيوخ في شيلي أثناء نظره في قانون جديد بشأن حقوق العمال المهاجرين.

16 - وأشار إلى أن هناك عدداً من الآليات الإقليمية القائمة التي تهدف إلى تعزيز حقوق العمال المهاجرين. وتشمل هذه الحقوق تلقي التحويلات، التي تعتبر حاسمة لدعم التنمية في البلدان الأصلية. ولذلك من المهم التصدي للعقبات التي تعترض تدفق التحويلات وتحد من فرض الضرائب. وقال إنه يرحب بالمداخلات الإقليمية فيما يتعلق بمشروع التعليق العام رقم 6 بشأن التقارب بين الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وقد قامت اللجنة حتى الآن بصياغة مذكرة مفاهيمية ومشروع مخطط، ودعت إلى تقديم مساهمات وأجرت مناقشة لمدة نصف يوم بشأن هذا الموضوع. وتتمثل الخطوات التالية في وضع مشروع مخطط أكثر اكتمالاً لمناقشته في الدورة المقبلة للجنة ودعوة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول والمجتمع المدني، إلى إبداء تعليقاتهم من أجل صقله.

17 - وأردف قائلاً إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تسهم في الوفاء بولاية اللجنة بعدة طرق. فعلى سبيل المثال، عندما تقدم دولة طرف تقريراً إلى اللجنة وفقاً لالتزاماتها التعاقدية، يتم الحصول أيضاً على معلومات موازية من جهات منها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي بعض الحالات، يمكن لهذه المؤسسات أيضاً أن ترصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة وغيرها من هيئات المعاهدات والآليات الإقليمية. ولمنظمات المجتمع المدني أيضاً دور هام تؤديه في إجراء تقديم التقارير.

18 - واستطرد قائلاً إن العمال المهاجرين يواجهون العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، كما ذكر وفد نيجيريا. وتساعد خطاب الكراهية والتمييز وكراهية الأجانب خلال جائحة كوفيد-19 مثير القلق بشكل خاص. ونتيجة لذلك، فإن اللجنة بصدد البدء بالعمل على مشروع التعليق العام رقم 7 بشأن منع ومكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين، بالتعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري. وأشار إلى أن تعاون اللجنة مع غيرها من هيئات المعاهدات تطور جدير بالترحيب ويبرز الطابع الشامل لحقوق

- 22 - وفيما يتعلق بحماية الأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية، قال إنه لا تزال هناك ثغرات في القانون الدولي. وقد يعبر البعض الحدود من مناطق متأثرة سلباً بتغير المناخ في سياق النزاع أو الاضطهاد، وبالتالي قد يحق لهم الحصول على الحماية بموجب القانون الدولي والإقليمي للاجئين؛ وقد لا يكون البعض الآخر مؤهلاً للحصول على هذه الحماية. ومع ذلك، لا ينبغي رفض طلبات المهاجرين للحصول على صفة لاجئ بموجب القانون الدولي والإقليمي للاجئين تلقائياً. وينبغي تفسير الآثار السلبية لتغير المناخ على المهاجرين في سياق اجتماعي سياسي أوسع نطاقاً. ويتعين النظر في الكيفية التي يمكن بها لهذا السياق أن يؤدي إلى تفاقم التمييز والاضطهاد والتهميش القائمين من قبل.
- 23 - وأردف قائلاً إنه ينبغي للدول أن تعزز مرونة المسارات وإمكانية الوصول لضمان حصول جميع المهاجرين الذين يحتاجون إلى حماية حقوق الإنسان على وضع قانوني. وقد لوحظ عدد من الممارسات الواعدة في هذا الصدد، بما في ذلك: وضع "جواز سفر مناخي" لتمكين المعرضين لخطر الاحتجاز العالمي من الحصول على الحقوق المدنية في البلدان الآمنة؛ ومنح تأشيرات إنسانية للمهاجرين من ضحايا الكوارث الطبيعية أو البيئية؛ وإنشاء صناديق استثمارية لدعم عمليات إعادة التوطين المقررة للمجتمعات المحلية المتأثرة بتغير المناخ. وينبغي للدول أيضاً أن تنفذ التزامها بتوسيع وتتبع المسارات المتاحة للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتنفيذ الهدف رقم 5 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المتعلق بتعزيز توافر ومرونة سبل الهجرة النظامية. وتُشجّع الدول أيضاً على زيادة العمل والدعم للتدابير الرامية إلى تجنب التشريد وتقليله إلى أدنى حد ومعالجته واحترام حقوق جميع المهاجرين وحمايتهم وإعمالها.
- 24 - وفيما يتعلق بأنشطته الخاصة، قال إنه ساهم في الأشهر الأخيرة في عمليات الاستعراض الإقليمية والدولية للاتفاق العالمي بشأن الهجرة، بسبل منها المشاركة في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، الذي عقد في نيويورك، في أيار/مايو 2022. وقام بزيارات قطرية إلى بولندا وبيلاروس، وستُقدّم تقارير بشأن هاتين الزيارتين إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2023؛ ومن المقرر أن يقوم بزيارتين قطريتين في المستقبل إلى بنغلاديش وكولومبيا. وختاماً، دعا أصحاب المصلحة إلى تقديم مساهمات في تقريره المواضيعي المقبل عن تسوية أوضاع المهاجرين.
- 25 - السيدة أوبرمان (لكسمبرغ): قالت إن المهاجرين الذين يُجبرون على الانتقال بسبب تغير المناخ هم أكثر عرضة للهجرة في ظروف لا تحترم كرامة الإنسان وسلامته. وقد شاركت لكسمبرغ في تيسير المفاوضات، إلى جانب بنغلاديش، بشأن إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي اعتُمد مؤخراً، والذي أشير فيه إلى أن الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة يمكن أن تشكل أحد أشكال التكيف مع تغير المناخ. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتوصيات المقرر الخاص بشأن التدابير المحددة التي يمكن اتخاذها لتعميم تتابع مسارات الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في خطط التكيف مع تغير المناخ - على الصعيدين الوطني والدولي - ولضمان أن تكون هذه المسارات مراعية للمنظور الجنساني.
- 26 - السيد ريستريو بارمان (سويسرا): أشار إلى أن الدول الأعضاء ملزمة باحترام حقوق الإنسان وحمايتهم وإعمالها طوال دورة الهجرة، فقال إن سويسرا ملتزمة بتعزيز حماية الأشخاص الفارين من أوطانهم بسبب تغير المناخ والكوارث، بما في ذلك بوصفها أحد المقدمين الرئيسيين لقرار الجمعية العامة 300/76 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وقال إن وفد بلده مهتم بسماع أمثلة عن كيفية إشراك المجتمع المدني والمتضررين من الأفراد والمجتمعات المحلية في الاستجابات للهجرة والنزوح المرتبطتين بالبيئة.
- 27 - السيد بوفيدا بريو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن لبلده تاريخاً من التضامن، حيث يستضيف ملايين المهاجرين من جميع أنحاء العالم الذين أثروا بدورهم ثقافة فنزويلا ومجتمعها واقتصادها. غير أن تطبيق تدابير قسرية انفرادية غير قانونية، تهدف إلى تعطيل الاقتصاد، وزعزعة استقرار البلد سياسياً، وإحداث تغيير في الحكومة، تسبب بهجرة ناجمة عن الاقتصاد على حساب المعاناة الإنسانية. ولم تؤدّ التدابير غير القانونية فقط إلى تسييس الهجرة من جانب الأحزاب السياسية والجماعات المتعصبة ووسائل الإعلام التي تسعى إلى تطبيع كراهية الأجانب وإلقاء اللوم على المهاجرين في جميع مشاكلهم، ولكنها أدت أيضاً إلى زيادة الاتجار بالأشخاص والاستغلال وشبكات العمالة والاستعباد الجنسي. وفي 14 أيلول/سبتمبر 2022، وفي عمل من أعمال الازدراء الصريح والتجاهل للإنسانية، نقل حاكم فلوريدا المهاجرين الفنزويليين جواً من تكساس إلى ماساتشوستس، مما يؤكد النزاع بين الحزبين في الولايات المتحدة والتعصب الذي قد ينحدر إليه البعض لاستغلال الأرواح البشرية لأغراض سياسية. ولذلك يود وفد بلده أن يعرف ما إذا كان يمكن إدراج التدابير القسرية الانفرادية كسبب جذري للظواهر المتصلة بالهجرة.

بها للدول الأعضاء أن تتصدى آثار لتغير المناخ على الهجرة بمزيد من الفعالية.

32 - السيد إيفاني (هنغاري): قال إن بلده، باعتباره بلدا مجاورا لأوكرانيا، يقف في تضامن كامل إلى جانب شعب أوكرانيا، ويسمح بدخول جميع الأشخاص الفارين من عدوان روسيا العسكري. ومن التدابير الأخرى المتخذة، منح أكثر من 3,1 ملايين شخص حق لهم الحصول على الحماية أو الإقامة المؤقتة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية على قدم المساواة مع مواطني هنغاريا. غير أن من المهم التشديد على التمييز بين اللاجئين والمهاجرين. فالهجرة ليست حقا من حقوق الإنسان؛ ولا يحق لمن يسعون لمجرد الحصول على ظروف معيشية أفضل أن يحصلوا على نفس الحماية الدولية الممنوحة للاجئين. والجدير بالإشارة هو أن هنغاريا، إلى جانب دول أعضاء أخرى، لم تؤيد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وأضاف أن حكومة بلده ترى أنه ينبغي تركيز الجهود الدولية على تجنب التشرد وتقليله إلى أدنى حد والتصدي له، بدلا من توسيع المسارات الجديدة للهجرة أو تشجيع الهجرة كحل للآزمات. وينبغي التذكير أيضا بأن الهجرة النظامية تقع ضمن اختصاص الدول، الذي يجب أن تحترمه جميع الدول الأعضاء.

33 - السيد صحراوي (الجزائر): قال إن الجزائر، باعتبارها بلدا أصليا وبلد عبور ومقصد للمهاجرين، تؤيد أهداف الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الرامية إلى التصدي لأسباب الجذرية وراء الهجرة، التي تعزى أساسا، في رأيها، إلى انعدام التنمية. فالصلة بين تغير المناخ والهجرة صحيحة، ولكنها لا تصح إلا فيما يتعلق بأوجه عدم المساواة بين البلدان، التي تنشأ عن مستوى تنميتها. ومن ثم ينبغي تناول مسألة الهجرة من منظور إنمائي. وينبغي التأكيد أيضا على أن صفة اللاجئين وصفة المهاجر متميزتان؛ ولا يمكن تطبيق القانون الدولي للاجئين على المهاجرين، بما في ذلك عندما تحدث الهجرة عبر الحدود في سياق تغير المناخ والكوارث. وأضاف أن وفد بلده، في ضوء تزايد العداء تجاه المهاجرين، الذي كان في بعض الحالات جزءا لا يتجزأ من سياسة الدولة وأدى إلى استخدام مراكز احتجاز غير مشروعة، يود أن يعرف مدى مسؤولية الدول عن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين ومدى إمكانية محاسبتها على هذه الجرائم.

34 - السيد بوستامانتي (شيلي): قال إن السبيل الوحيد الكفيل بالتصدي لظاهرة الهجرة، بصرف النظر عن التقدم المحرز في مجال الهجرة في بلده، هو التصدي لها من منظور متعدد الأطراف. وأضاف

28 - السيدة سليفانوف (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفتها مراقباً): لاحظت أن المقرر الخاص أشار في تقريره إلى عدد من الممارسات الرامية إلى تعزيز تدابير الوقاية والحماية والمساعدة للمهاجرين الذين يجبرون على مغادرة بلدانهم الأصلية بسبب الكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي، فقالت إن وفد بلدها يرحب بالحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية تشجيع تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية من أجل كفالة الحماية على امتداد طريق الهجرة بأكمله. وسيكون من المفيد أيضا التعرف على أنواع الآليات المتوخاة لتحسين حماية حقوق الإنسان للمهاجرين عند دخولهم إلى بلدان أخرى.

29 - السيد فاليدو مارتينيس (كوبا): قال إن وفد بلده يرحب بتعليقات المقرر الخاص عن حالة المهاجرين غير النظاميين في الولايات المتحدة، لا سيما من هاجروا نتيجة لتدهور البيئة والكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ في أمريكا اللاتينية.

30 - السيدة مندوسا إلغيا (المكسيك): قالت إن وفد بلدها يرحب بأن المقرر الخاص قد أبرز برنامجا مكسيكيا يتم من خلاله إصدار تأشيرات إنسانية لضحايا كوارث طبيعية تؤثر على حياتهم وأمنهم، باعتبار ذلك ممارسة واعدة. وأعربت عن اهتمام وفد بلدها، على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة بشأن موضوع الهجرة، بالاستماع إلى آراء المقرر الخاص بشأن أفضل السبل لتعزيز الصلة بين تغير المناخ والتنقل البشري، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمهاجرين، قبل إجراء استعراضات إقليمية للاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

31 - السيد ديلغادو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة تدعم عددا من البرامج الرامية إلى مساعدة المجتمعات المحلية والبلدان على الاستعداد لمواجهة آثار المناخ وإدارتها، بوسائل منها مثلا التكيف الزراعي، والقدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث، والحلول القائمة على الطبيعة، وربما الحد من الضغوط التي تؤدي إلى الهجرة ودعم الهجرة بكرامة. وأشار إلى أن الإجراءات الهامة الرامية إلى معالجة الهجرة المتصلة بتغير المناخ تتطلب مشاركة وقيادة من الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين العاملين عبر الحدود. ولا بد من آليات متعددة الأطراف لإيجاد حلول كلية بشأن الهجرة وتغير المناخ. وأضاف أن الولايات المتحدة ملتزمة بضمان تلبية المنظمة الدولية للهجرة لاحتياجات المهاجرين والفئات السكانية الضعيفة، ولهذا السبب رشحت إيمي بوب لمنصب المدير العام المقبلة لهذه المنظمة. وأعرب عن رغبته في معرفة الكيفية التي يمكن

37 - السيد بيليبيكو (بيلاروس): قال إن بلده ما انفك يؤيد النهج الواردة في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة إزاء الهجرة الدولية. ونظرا لأهمية الشفافية والتعاون البناء في هذا الصدد، أجرت بيلاروس استعراضين وطنيين بشأن تنفيذها للاتفاق، وشاركت في منتدى استعراض الهجرة الدولية في أيار/مايو 2022، ورحبت بزيارة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين إلى بيلاروس في تموز/يوليه 2022. وأضاف أن وفد بلده يقر تماما بالاستنتاج الذي خلص إليه المقرر الخاص بأن على جميع بلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد أن تعمل معا بشكل وثيق لصون حقوق المهاجرين وحماية مصالحهم، كما يقر بانتقاده لممارسة صد المهاجرين. وتتعاون بيلاروس تعاوناً بناء مع البلدان الأصلية للمهاجرين وعرضت مرارا على جيرانها استئناف الحوار بشأن إدارة الحدود وتدفقات الهجرة. وعلى الرغم من أن ممثلة الاتحاد الأوروبي تكلمت في الجلسة الحالية عن ضرورة التعاون، فإن الهجرة عنصر أساسي في هذا التعاون، ومع ذلك فهي تتأثر بالجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي بدوافع سياسية والتي أعاققت تمويل مشاريع المساعدة التقنية الدولية في بيلاروس قبل أوانه. وقال إن ذلك مؤسف وينبغي إعادة النظر فيه في المستقبل.

38 - السيد حسن (مصر): قال إن مصر، باعتبارها رئيسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي على التصدي لآثار تغير المناخ، بطرق منها زيادة جهود التكيف، ومعالجة الخسائر والأضرار، والوفاء بالتعهدات المتعلقة بالتمويل المناخي. وأضاف أن وفد بلده، بالنظر إلى الحاجة المتزايدة إلى إبرام اتفاقات بشأن تنقل اليد العاملة، وضمان الهجرة في ظروف تصون الكرامة، والتصدي للمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية، يود أن يعرف ما هي الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق الهدف رقم 5 من أهداف الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، وهو تعزيز توافر ومرونة سبل الهجرة النظامية. وتساءل في السياق نفسه عن التدابير التي ينبغي اتخاذها لتعزيز الاعتراف المتبادل بمهارات المهاجرين ومؤهلاتهم من أجل زيادة قابليتهم للتوظيف في أسواق العمل الرسمية.

39 - السيدة ألكسندريو (اليونان): قالت إنه في ضوء التطورات التي تحدثت في جميع أنحاء العالم، بات من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويشكل التعاون الدولي وتعددية الأطراف واحترام القانون الدولي الحلول

أن حكومة بلده تسعى، لهذا السبب، إلى تشجيع سياسة إقليمية للهجرة تقوم على مبدأ التضامن الدولي. ولتحقيق هذه الغاية، وقعت شيلي على الإعلان المتعلق بالهجرة والحماية، الذي اعتمد في مؤتمر قمة الأمريكتين، الذي عقد في لوس أنجلوس في حزيران/يونيه 2022؛ واستضافت مؤخرا الجلسة العامة لمؤتمر أمريكا الجنوبية العشرين للهجرة؛ وستتولى مؤقتا رئاسة عملية كيتو بشأن التنقل البشري للمواطنين الفنزويليين في المنطقة في عام 2023. وبالنظر إلى الواقع الصعب الذي يواجه الهجرة على الصعيدين العالمي والإقليمي، قال إن وفد بلده يود أن يعرف كيف يمكن أن تساهم ولاية المقرر الخاص وتوصياته في وضع تدابير أكثر تنسيقاً وتضامناً لمعالجة أثر ارتفاع مستويات الهجرة والتنقل.

35 - السيد عبد الله (بنغلاديش): قال إن إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية يتضمن توصية بالاستعداد لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل بالاستناد إلى الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19. وفي ضوء أثر الجائحة على العمال المهاجرين، الذين أصبح كثير منهم في أوضاع متسمة بعدم اليقين دون إمكانية الحصول على عمل أو حماية اجتماعية أو لقاحات، وبالنظر إلى أزمتي الطاقة والغذاء والأزمة المالية الراهنة في العالم، ذكر أن وفد بلده يتساءل عما إذا كان يمكن للمقرر الخاص أن يقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تستعد على نحو أفضل لمواجهة حالات الطوارئ والأزمات في المستقبل، بما في ذلك حالات الطوارئ المناخية. ويعرب أيضا عن اهتمامه بمعرفة الكيفية التي يمكن بها لمكتب المقرر الخاص أن يساعد في التصدي للفراغ القانوني القائم فيما يتعلق بمسألة الهجرة والتشرد الناجمين عن تغير المناخ.

36 - السيدة إيسيكايي (نيجيريا): شددت على أن الهجرة جزء من طبيعة الإنسان وأنه لا بد من معاملة المهاجرين معاملة إنسانية وكرامة، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، فقالت إن تغير المناخ، باعتباره أحد الدوافع الرئيسية للزواج القسري والهجرة، لا يؤثر على سبل عيش النازحين قسرا فحسب، بل يؤثر على الغذاء والأمن أيضا. وأضافت أن حكومة بلدها لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء الآثار المدمرة لتغير المناخ في منطقة الساحل وما يقترن بها من تحديات إنسانية وتحديات في مجال حقوق الإنسان. ونظرا للحاجة إلى تعاون قوي متعدد الأطراف بشأن هذه المسألة، أعربت عن ترحيب وفد بلدها باقتراحات المقرر الخاص بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تعزز التأزر والتعاون من أجل التنفيذ الفعلي للاتفاق العالمي بشأن الهجرة كوسيلة لمعالجة آثار ممارسة عمليات صد المهاجرين على حقوق الإنسان.

الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية بالنسبة لعمل المقرر الخاص، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ النهج المتمحور حول الإنسان إزاء الهجرة الناجمة عن تغير المناخ.

42 - السيد منديس بوكانيغرا (كولومبيا): قال إن الجهود المبذولة في كولومبيا لإدارة تدفقات الهجرة في السنوات الأخيرة أدت إلى توسيع مسارات الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتنويعها. فمن الضروري تكيف أطر الهجرة تجاوبا مع الزيادة الوشيكة في هذه التدفقات بسبب تغير المناخ. وقال إنه يرجو أن تقدّم أمثلة جيدة على التشريعات والسياسات التي يتوخى فيها وضع آليات لحماية حقوق المهاجرين في مثل هذه الظروف.

43 - السيد كوزمينكوف (الاتحاد الروسي): قال إن المقرر الخاص قام بمحاولة غريبة لربط تغير المناخ باحترام حقوق المهاجرين. فمن المؤكد أن لتغير المناخ أثرا على كل فرد، ولكن من غير المعتاد ربط هذا الأثر بالميل الجنسي. وبما أن القضايا الجنسانية تحتل أيضا مكانة بارزة في التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص، فهو يعطي انطبعا بأن إشراك ممثلي المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في المناقشات المتعلقة بقضايا المناخ سيساعد على التصدي للأثر السلبي للاحتار العالمي على الهجرة. غير أن قضايا المناخ تتطلب حلا أشمل من ذلك وينبغي مناقشتها في المقام الأول أثناء مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

44 - وأضاف قائلا إن مظاهر العنف وكرهية الأجانب والعنصرية والتمييز العنصري والتعصب تجاه المهاجرين والمنحدرين من أصل أفريقي أو آسيوي لا تزال تتفاقم في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد أبدى الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص جوهره العنصري بقبول المهاجرين الأوكرانيين دون أي قيود ولكنه لم يبد مثل هذا التضامن مع المهاجرين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط الذين عانوا من تدخلات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالقوة. وقد أفاد المدافعون عن حقوق الإنسان بأن حالة المهاجرين في لاتفيا أسوأ من ذلك.

45 - السيدة إينانش أورنيكول (تركيا): قالت إن مجموعة واسعة من العوامل الدافعة أدت إلى زيادة هائلة في عدد المهاجرين والنازحين على صعيد العالم. وينبغي معاملة جميع المهاجرين بكرامة، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة أو الأسباب التي تجبرهم على الانتقال. وينبغي للدول الأعضاء ألا تدخر جهدا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بسبل منها تعزيز التعاون الوطني والدولي.

الملموسة الوحيدة للمشاكل التي تواجه البشرية حاليا ومستقبلا. ويؤثر تغير المناخ والهجرة الدولية على كل بلد بدرجات متفاوتة؛ وتتطلب هذه التحديات العالمية حولا عالمية. وأضافت أن اليونان تشيد بجهود الأمين العام الرامية إلى تشجيع جميع الدول على التحرك فورا. وترحب أيضا بدعوة المقرر الخاص إلى تعزيز الوقاية والحماية والمساعدة فيما يتعلق بالمهاجرين، وهي عناصر تم تناولها أيضا في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والميثاق العالمي بشأن الهجرة. ولما كانت هذه الأدوات في متناول الدول الأعضاء، إضافة إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، من الأهمية بمكان ضمان التنفيذ وتعزيز التعاون الدولي وضمن احترام القواعد الدولية القائمة.

40 - السيد محمد زيم (ماليزيا): قال إن الهجرة تشكل تحديا عالميا يتطلب تقاسم المسؤوليات. ويجب أن تتعاون البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد تعاونًا وثيقًا، وأن تعطي أولوية عليا للمسائل المتصلة بالهجرة، وأن تبذل قصارى جهدها لحماية اللاجئين والمهاجرين وفقا للقانون الدولي، وأن تنصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء الهجرة، لا سيما الهجرة غير النظامية. وأضاف أن ماليزيا، باعتبارها بلدا يستضيف عددا كبيرا من العمال المهاجرين، تواجه نصيبها العادل من التحديات، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة عبر الوطنية. بيد أن الحكومة وضعت قوانين وآليات ثنائية ذات صلة لضمان احترام وحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم. وعلى الرغم من قلة الموارد، ستواصل ماليزيا هذا المسعى. وأعرب عن رغبة وفد بلده في الحصول على أمثلة على أفضل الممارسات بشأن حماية المهاجرين يمكن أن تقتدي بها بلدان أخرى.

41 - السيدة بانناكين إيليل (الكاميرون): قالت إن الهجرة ليست فرصة للمهاجرين أنفسهم فحسب، بل أيضا للبلدان الأصلية وبلدان المقصد. وأضافت أن وفد بلدها يود الحصول على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي يمكن بها للهجرة الخاضعة لإدارة سليمة أن تكون حلا لمواجهة تغير المناخ، خاصة بالنسبة لبلدان المقصد. وفيما يتعلق بتوصية المقرر الخاص بتطبيق الصكوك المتعلقة باللاجئين عندما تحدث الهجرة عبر الحدود في سياق تغير المناخ، سيكون من المفيد أيضا معرفة الفرق بين المهاجرين بسبب تغير المناخ واللاجئين بسبب تغير المناخ، والكيفية التي يمكن بها أن يؤثر تطبيق قانون اللاجئين على الصعيد الوطني في حالة المهاجرين ووضعهم القانوني على الأجل الطويل في بلدان المقصد. وأعربت عن رغبتها أيضا في الحصول على معلومات عن الفرص التي يتيحها إعلان التقدم المحرز

البرتغال على إبرام اتفاق بشأن التنقل بين أعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وعدد من الاتفاقات الثنائية. وأعربت عن اهتمام وفد بلدها بمعرفة أمثلة أخرى للآليات التي يجري تنفيذها لتشجيع مسارات الهجرة النظامية والأمنة.

50 - السيدة موتشو (المغرب): قالت إن الأحداث الطبيعية الشديدة المرتبطة بتغير المناخ قد أطلقت العنان لعواقب وخيمة على المجتمعات الضعيفة، واضطر الكثير منها إلى الهجرة كوسيلة للبقاء. وأضافت أنه، في إطار الجهود المبذولة لبحث واقتراح سبل للتصدي لهذا التحدي، عقدت في مراكش مؤخرًا ندوة بشأن تغير المناخ والهجرة والصحة. ويمكن أن تصب بعض التوصيات المنبثقة عن هذه الندوة في المناقشات التي ستجري في الدورة السابعة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والتي تتيح فرصة مثالية للتفكير في الاتجاهات المتعلقة بتغير المناخ والهجرة. ومن الواضح أنه لا تزال هناك ثغرات فيما يتعلق بالبحوث والبيانات التجريبية الموثوقة بشأن الهجرة لأسباب بيئية والآثار البيئية للهجرة الداخلية. فسيكون من المفيد إذن معرفة الممارسات التي يمكن أن تيسر جمع البيانات في هذا الصدد. وقالت إن وفد بلدها يتساءل أيضًا عن كيفية تأثر المجتمعات البدوية بتغير المناخ وعن أثر حركات الهجرة على المناطق المعرضة للخطر، مثل المدن الساحلية.

51 - السيدة ديغابرييلي (المراقبة عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة): أشارت إلى أن المهاجرين، لا سيما المستضعفون منهم، قد تضرروا بجائحة كوفيد-19 بشكل غير متناسب، فقالت إن نظام مالطة ذا السيادة المستقلة قدم مساعدة اجتماعية وطبية ومساعدة لإنقاذ الحياة وأنشأ برامج رعاية ومراكز استقبال ومرافق أخرى لمساعدة المهاجرين. وقام أيضًا بتكثيف أنشطته للعمل إلى جانب الدوائر الصحية الوطنية خلال مراحل الاختبار وحملات التحصين، مع مواصلة توفير الرعاية الطبية للمهاجرين أيضًا. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بآراء المقرر الخاص فيما يتعلق بأهم جوانب الاتفاق العالمي بشأن الهجرة التي لا يزال يتعين على الدول الأعضاء أن تعالجها بشكل كامل.

52 - السيد غونزاليس موراليس (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين): أشار إلى أن فترة ولايته كمقرر خاص ستنتهي في منتصف عام 2023، فقال إن عددًا من المسائل التي أثرت كانت أيضًا موضوع تقارير مواضيعية سنوية، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان للمهاجرين (A/76/257). وأضاف أنه

وتوفر قوانين حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها إطارًا شاملاً لحماية المهاجرين، بمن فيهم المتضررون من تغير المناخ. ولم يسفر استخدام التدابير الأمنية أو عمليات الصد دون معالجة أسباب الهجرة من جذورها عن نجاح يذكر ولم يؤد إلا إلى مزيد من المأساة الإنسانية. وأضافت أن وفد بلدها يتساءل عما يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذه من تدابير إضافية لضمان امتثال الدول لالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

46 - السيدة جو جيانبي (الصين): قالت إن وفد بلدها يولي أهمية كبيرة لتأثير جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان للمهاجرين وغيرهم من الفئات الضعيفة، لا سيما التمييز والعنف ضدهم. وأشارت إلى أن بعض البلدان تحتجز المهاجرين لفترات طويلة في ظروف سيئة عند مراكز احتجاز المهاجرين، بل من المؤسف أنها تلجأ إلى تدابير مثل فصل الأطفال عن والديهم. وقد ازدادت جرائم الكراهية ضد الأشخاص المنحدرين من أصل آسيوي في مدينة نيويورك بشكل كبير في عام 2021. فعلى جميع البلدان أن تحمي الحقوق والمصالح المشروعة للمهاجرين بشكل فعال وأن تعارض استغلال الجائحة لأغراض الوصم والتحريض على العنصرية وكراهية الأجانب، ويجب أن تهئ بيئة تكفل التعايش الودي للمهاجرين.

47 - وأضافت قائلة إن المقرر الخاص ذكر في تقريره آثار تغير المناخ على المهاجرين. وقد اقترحت الصين مبادرة التنمية العالمية: الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تحقيق تنمية عالمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة والصحة، ودعت المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون في مجالات مهمة مثل تغير المناخ والتنمية الخضراء، وإلى تسريع تنفيذ خطة عام 2030 والنهوض بتنمية عالمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة والصحة.

48 - وأفادت بأن الحكومة أعلنت مؤخرًا عن السلسلة الأولى من المشاريع في إطار مبادرة التنمية العالمية في مجال الطاقة النظيفة وغيرها من التدابير العملية. وأعربت عن استعداد الصين للعمل مع جميع الأطراف على تنفيذ المبادرة لتمكين المهاجرين من أن يصبحوا مساهمين في التنمية المستدامة ومستفيدين منها.

49 - السيدة بابتيسستا غراد زاكارياس (البرتغال): قالت إنه، نظرا لارتفاع مستويات التنقل البشري بسبب ازدياد تواتر الكوارث الطبيعية والآثار الضارة لتغير المناخ، لا بد من آليات مناسبة لتحسين الظروف طوال دورة الهجرة. ويتمثل أحد الحلول في تشجيع المسارات النظامية والأمنة، وهو عنصر تم إبرازه أيضًا في إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية. وتحقيقًا لهذه الغاية، تعمل

ممکن؛ وتعزيز امتثال الدول لالتزاماتها الدولية، مثلاً عن طريق سياسات أكثر شفافية في مجال الهجرة والرصد المتبادل بواسطة الآليات المتعددة الأطراف وآليات حقوق الإنسان؛ وتعزيز مسارات الهجرة النظامية، التي يمكن أن تساعد بدورها في منع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر.

55 - السيدة شهيد (المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم): عرضت التقرير (A/77/324) فقالت إن التقرير يتناول مسألة الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من منظور قائم على حقوق الإنسان، مما يعكس الاحتياجات المتعددة القطاعات للأطفال ومقدمي الرعاية لهم. وأشارت إلى أنه، نظراً لعدم وجود تعريف مقبول دولياً في الوقت الراهن للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا لمصطلحات ذات صلة مثل الرعاية والتعليم قبل الابتدائي، يدعو التقرير جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة إلى وصف تعريف قائم على الحقوق وتحديد الاعتراف به لمعالجة هذا القصور.

56 - وأضافت قائلة إن التقرير يفصل البيئة التعليمية البالغة الصعوبة التي يواجهها صغار الأطفال في جميع أنحاء العالم، والتي ازدادت صعوبة بسبب جائحة كوفيد-19. ففي عام 2019، على الرغم من حصول ثلاثة أرباع جميع الأطفال على نوع من التعليم قبل الابتدائي، لم يحصل عليه سوى ثلث الأطفال البالغ عددهم 82 مليون طفل في البلدان المتأثرة بحالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، لم يحصل سوى نصف الأطفال على التعلم قبل الابتدائي في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا، مقارنة بحصول جميع الأطفال تقريباً عليه في أوروبا وأمريكا الشمالية.

57 - وقد تبين، على حد قولها، أن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وسيلة فعالة للحد من تفاوت الأطفال من مختلف الخلفيات والثقافات في التعليم، ومفيدة بصفة خاصة لأطفال طوائف الأقليات واللاجئين والأطفال الفقراء والريفين والفئات الضعيفة الأخرى. فهي تحسن نتائج التعلم مدى الحياة، وتساعد الأطفال المحرومين على اللحاق بالركب وتزويد من الدخل مدى الحياة. واستدركت قائلة إنه عندما لا تكون الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بالمجان، لا تتاح هذه الاستحقاقات إلا للأسر التي تستطيع تحمل تكاليفها. ومن ثم فإن اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء من شأنه أن يكفل وفاء هذا الحق بمتطلبات الحق في التعليم، بما في ذلك توافره وإمكانية الحصول عليه وقبوله وإمكانية تكييفه.

سبق أن تناول سلفه مسألة تغير المناخ وأثره على حقوق الإنسان للمهاجرين في عام 2012 (A/67/299). وكان من المهم إعادة النظر في الموضوع ودراسة التقدم المحرز في غضون ذلك. وعلى الرغم من ملاحظة بعض أوجه التقدم، لا يزال هناك عدد من أوجه القصور. ونظراً لتزايد إلحاح مسألة تغير المناخ والهجرة، من الأهمية بمكان تعزيز تعددية الأطراف. ولا بد من التنسيق بين المناطق وبين البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد لضمان اتباع نهج أكثر اتساقاً إزاء سياسة الهجرة لا يعتمد على الحكومة التي تتولى السلطة في دولة معينة أو يخضع للنزوات السياسية. فالمهاجرون أهداف سياسية سهلة؛ وليست حقوقهم السياسية مضمونة دائماً وكثيراً ما يكونون في حالة ضعف. ولذلك من الحيوي أن يؤدي المجتمع المدني دوراً في سياسة الهجرة. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن من الأهمية بمكان ضمان حق المهاجرين والمدافعين عنهم في حرية تكوين الجمعيات، كما أشار إليه أيضاً في تقرير عن هذا الموضوع (A/HRC/44/42). كما أن المسألة الجنسانية والهجرة، التي شكلت أيضاً أساس تقرير مواضيعي بعنوان "تأثير الهجرة في النساء والفتيات المهاجرات: منظور جنساني" (A/HRC/41/38)، شاغل رئيسي يتطلب اتخاذ تدابير خاصة، لا سيما في ضوء تغير المناخ والزيادة الكبيرة في عدد المهاجرات خلال العقد الماضي. بل إن الأثر على الفئات الضعيفة الأخرى، كالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، يتجلى بوضوح أكبر.

53 - وأردف قائلاً إنه، رغم تسليطه الضوء على عدد من الممارسات الواعدة في تقريره الحالي، يلزم بذل مزيد من الجهود. وزاد على ذلك أنه سيشرح على زيادة التعاون والتنسيق بين الدول بشأن المبادرات، مثل التأشيرات الخاصة والمساعدة الإنسانية وغير ذلك من التدابير، التي يمكن تكرارها في بلدان أخرى. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء ما يبدو من تطبيع لجوء الدول إلى عمليات الصد كما لو كانت هذه الممارسة جانباً مشروعاً من جوانب القانون الدولي. وأفاد بأن تأثير عمليات صد المهاجرين برأ وبحراً على حقوق الإنسان كان أيضاً موضوع تقرير مواضيعي (A/HRC/47/30). وعلى نفس المنوال، أشار إلى أنه، بموجب الاتفاق العالمي بشأن الهجرة وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع، لا يستخدم احتجاز المهاجرين إلا كتدبير استثنائي.

54 - وأخيراً، قال إنه يود التشديد على أهمية ما يلي: تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة من خلال مشاركة الدول على أوسع نطاق

وليكنتشتاين، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموناكو، والنرويج، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهندوراس، واليابان، فقالت إن التحول الرقمي في مجال التعليم يجب أن يتمحور حول حق جميع الأشخاص في الحصول، على قدم المساواة، على تعليم جيد ومجاني وغير تمييزي وشامل للجميع وعام. وبما أنه ينبغي ألا يتخلف أحد عن ركب الثورة الرقمية، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بإيلاء اهتمام خاص للفتيات والنساء، وجميع المتعلمين ذوي الإعاقة، وأولئك الذين يعيشون في فقر مدقع، والمتضررين من حالات ما بعد انتهاء النزاع والأزمات الإنسانية، واللاجئين والنازحين داخليا، وأولئك الذين يعيشون في مجتمعات محلية مهمشة أو يصعب الوصول إليها. ويجب أن يتقيد التحول الرقمي بحقوق الإنسان التي تكفل حق الجميع في الخصوصية وتحمي جميع الأشخاص، وخاصة الأطفال، من المحتوى الضار وغير القانوني والجرائم الإلكترونية والاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والتلاعب والتحرش أو الإساءة على الإنترنت. والاتحاد الأوروبي ملتزم بسد الفجوة الرقمية عن طريق بناء شراكات جديدة لضمان تمتع جميع الأشخاص بالحق في التعليم الجيد والشامل للجميع والمنصف ودعم التعلم للجميع. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرف أفضل السبل التي تمكن الدول من النهوض بالتعلم الرقمي الذي يسهم في الارتقاء بجودة التعليم، ويضمن الإدماج ويعزز الإنصاف.

62 - السيدة ثيوفيلي (اليونان): قالت إننا في عالم تتناقص قابلية التنبؤ بأحواله، ولا يوجد به سوى عدد قليل من الحقائق اليقينية، ومن بينها قيمة التعليم. وكانت قمة تحويل التعليم، التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2022 في نيويورك، أول تنفيذ عملي للخطة المشتركة للدول، حيث جعلت التعليم في صدارة جدول الأعمال السياسي العالمي من خلال حشد العمل والطموح والتضامن والحلول لاستعادة ما ضاع من تعلم نتيجة الجائحة، والعمل من أجل تحويل التعليم. وقد شاركت اليونان بصورة نشطة في جميع المناقشات ذات الصلة بوصفها قائدا مشاركا لمسار العمل المواضيعي 4: التعلم والتحول الرقمي، وبوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، حيث مثلت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وبينما تتيح التكنولوجيا العديد من الفرص في مجال التعليم، يجب أن يستند تعزيز التعلم الرقمي الشامل إلى مبادئ العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، سألت عن أفضل سبيل تتوخاه المقررة الخاصة للمضي قدما في هذا الموضوع البالغ الأهمية.

58 - ويجب ألا يميز التعليم بل يجب أن يقر بدور الثقافة والأسرة، وأن ينظر في أشكال التعليم غير الرسمية والمنزلية، وأن يكفل إدراج عنصر "الرعاية" من منظور الحقوق، بما في ذلك توفير ما يكفي من الغذاء والتغذية والسكن والمياه والصرف الصحي، وبيئة نظيفة وأمنة.

59 - وتابعت قائلة إن التقرير يعترف بالتكلفة الباهظة للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وبأنه، إذا لم يكفل القطاع العام توفير ما يكفي منهما، يقوم مقدمو الخدمات من القطاع الخاص بتوفيرهما. وبالنظر إلى الفوائد الهائلة للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، سيكون مخالفا للحق في التعليم أن يتاح التمتع بهما فقط لمن يستطيعون تحمل تكاليفهما. ولذلك يجب على الدول والجهات المانحة ومؤسسات التمويل أن تتيح تكافؤ الفرص حتى لأصغر المتعلمين في جميع أنحاء العالم دون تمييز.

60 - وقالت في الختام إن من أهم توصيات التقرير للدول إدماج الأطر الوطنية للتعلم مدى الحياة في نظمها التعليمية. فمن دون سياسات وقوانين رسمية، لا يمكن إنفاذ الحق في التعليم بسهولة، في حين أن عدم إتاحة تكافؤ فرص التعليم لن يؤدي إلا إلى زيادة انعدام المساواة في المجتمع. ومن ثم يشدد التقرير على أن ترك توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة لمقدمي الخدمات في القطاع الخاص يؤدي إلى تفاقم أوجه التفاوت القائمة. وأهم نتائج التقرير هي أن يشارك جميع أصحاب المصلحة في مشاورات لتحديد وتكوين نهج قائم على الحقوق إزاء الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. ويتطلب ذلك جهدا جماعيا من المنظمات الدولية والوطنية والحكومات والمواطنين، وفي نهاية المطاف، من الوالدين والأطفال، لإيجاد مسار جماعي للمضي قدما يكفل لكل طفل الحق في المشاركة في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي الختام، تناول التقرير كيف أن التعليم في حالات الطوارئ والحرية الأكاديمية والتعلم مدى الحياة تمثل قضايا ذات أهمية مستقبلية.

61 - السيدة سليفانوف (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلمت أيضا باسم الأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وآيسلندا، وباراغواي، والبحرين، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، ورواندا، وسان مارينو، والسلفادور، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وقطر، وكابو فيردي، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، ولبنان،

المحلية بأن تظل هذه المدارس مفتوحة، وستواصل العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لدفع طالبان إلى التراجع عن القيود التي تفرضها على الحق في التعليم والسماح للفتيات بالعودة إلى المدارس في جميع المراحل.

66 - وأضاف يقول إن الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا لها تأثير مهول على التعليم وحماية الطفل. ووردت تقارير تفيد أن أكثر من 2 400 مدرسة تعرضت للقصف وتجزيرات بالقنابل وأن ما يقرب من 270 مدرسة دمرت تماماً في تحد مباشر لقرار مجلس الأمن 2601 (2021). فالحق في التعليم لا يتمتع في أوقات الحرب؛ ولذلك يجب على الاتحاد الروسي أن يوقف فوراً جميع الأعمال التي تهدد تمتع الجميع بالحق في التعليم والتي تعرض الأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس للعنف، ولا سيما الفتيات، اللاتي يتعرضن بشدة لخطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع والاتجار وصنوف أخرى من العنف.

67 - وأردف قائلاً إن الولايات المتحدة تعمل بجد لدعم التعليم الجيد والمأمون والمنصف والشامل للجميع والمساعدة على النهوض به في خضم جائحة كوفيد-19 المستمرة. وفي هذا السياق، سأل عما ستوصي به المقررة الخاصة لدعم الراحة النفسية للطلاب عند عودتهم إلى التعلم بالحضور الشخصي.

68 - السيد زيليني (تشيكيا): تحدث باسم مجموعة الأصدقاء من أجل التعليم والتعلم مدى الحياة، فقال إن الدول الأعضاء والجهات المعنية بالتعليم اتفقت خلال قمة تحويل التعليم على أهمية الاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي كخطوة أولى في رحلة التعلم مدى الحياة. وأضاف يقول إن العديد من الدول الأعضاء أحرزت تقدماً في الآونة الأخيرة وتعهدت باتخاذ إجراءات، ورغم ذلك ما زال ما يقرب من نصف جميع الأطفال غير مسجلين في برامج التعليم قبل الابتدائي. والعديد من الأطفال محرومون من الحصول على تعليم جيد بسبب عوامل عديدة، بما في ذلك الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو صفتهم كلاجئين، أو مركزهم كنازحين، أو الحالات الإنسانية أو الكوارث الطبيعية - وهي حالة تقاومت بسبب جائحة كوفيد-19، التي تم خلالها وقف أو تعليق العديد من خدمات الطفولة المبكرة الضرورية لنماء الطفل.

69 - وأردف قائلاً إن من المهم تكثيف الدعوة والجهود الرامية إلى ضمان حق جميع الأطفال في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة عن طريق استنفار أصحاب المصلحة المتعددين، مما يرسى أساساً قويا

63 - السيد فاليدو مارتينيس (كوبا): قال إن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، كما هو مبين في تقرير المقررة الخاصة، تعودان بفوائد كبيرة على النماء الشامل للأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية ورفاههم. ولهذا السبب، لطالما ظلت الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة مسألة ذات أولوية بالنسبة لحكومة بلده، التي دأبت منذ 30 عاماً على تنفيذ برنامج على نطاق البلد يركز على الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال الاستعانة بمشورة وخبرة متعددي التخصصات وفي إطار الاعتراف من جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة. غير أن هذه الجهود لم تقلت من الآثار السلبية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ستة عقود. فهذه السياسة العدائية والخانقة تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تنمية كوبا وتؤثر تأثيراً مباشراً على حقوق الإنسان الواجبة للكوبيين، بما في ذلك في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي هذا الصدد، طلب من المقررة الخاصة إبداء رأيها في أثر التدابير القسرية الانفرادية على التعليم.

64 - السيد محمد زيم (ماليزيا): قال إن التعليم الجيد لا غنى عنه لضمان إمداد الأجيال المقبلة بما يلزم من المهارات ومن قدرات متنوعة للتكيف مع عالم سريع التطور. وأردف قائلاً إن ماليزيا ملتزمة بضمان حصول سكانها ممن هم في سن الدراسة على التعليم الجيد على قدم المساواة، وهي مقتنعة بأن الاستثمار في التعليم من شأنه أن يحقق أعلى العائدات في صورة رأس مال بشري قابل للتداول. وأضاف يقول إن بلده يقر بأهمية بناء مواهب جاهزة للانطلاق إلى المستقبل من أجل تلبية الاحتياجات المتنامية من المهارات في مجال الصناعات. وأشار إلى أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن أوجه قصور خطيرة في نظم التعليم، وتساءل عن المجالات الرئيسية في قطاع التعليم التي تتطلب اهتماماً عاجلاً لضمان تحسين تأهب الدول لمواجهة حالات الطوارئ في المستقبل.

65 - السيد باناش (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء الحالة في أفغانستان، حيث ما زالت العديد من الفتيات ممنوعات من الالتحاق بالمدارس وترتفع معدلات عمل الأطفال وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، مما يؤدي إلى عكس مسار المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان على مدى السنوات الـ 20 الماضية، بما في ذلك الحق في التعليم. وقد استشاطت الولايات المتحدة غضباً عندما أجبرت طالبان المدارس الثانوية للفتيات على الإغلاق على الرغم من مطالبة المجتمعات

التعليم للجميع دون تمييز من أي نوع. ومما يؤسف له أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما عادة ما تكون سببا للتمييز في الحصول على التعليم الرسمي وغير الرسمي على حد سواء. وقد سلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على تعذر إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعذر الاتصال بالإنترنت بوصفهما عائقين إضافيين أمام الحصول على التعليم وسببين إضافيين للتمييز. ومن ثم فإن الاستخدام المتزايد لهذه التكنولوجيا في التعليم يثير شواغل بشأن زيادة عدم المساواة في هذا المجال. ولهذا السبب، فإن تركيز المقررة الخاصة في تقريرها على أثر الرقمنة على التعليم موضع ترحيب. وسألت عن الدور الذي يمكن أن يؤديه أفراد الأسر، ولا سيما الوالدان، بوصفهم أعضاء في مجتمع التعليم، في التخفيف من الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت على الأطفال. وأعربت أيضا عن رغبتها في معرفة الكيفية التي يمكن أن يسهم بها التعاون الدولي في سد الفجوة الرقمية بين الدول وتغذية فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير تعليم جيد وتيسير الحصول عليه.

73 - السيد المنصوري (قطر): قال إن بلده ملتزم، من خلال التعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة والمؤسسات ذات الصلة، بضمان حصول جميع عناصر المجتمع على التعليم. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت قطر سلسلة من المدارس تحت رعاية وزارة التعليم بالتعاون مع مؤسسة التعليم فوق الجميع. وأنشئت سلسلة أخرى من المدارس بالتعاون مع مشروع سوياء، الذي يعمل على ضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم لجميع الأطفال في قطر من أجل تعزيز قدراتهم حتى يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع ويساهموا في التحول الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في البلد.

74 - السيدة باترسون (المملكة المتحدة): قالت إن كل فرد يمكن مساعدته على إطلاق طاقاته الكامنة إذا تلقى الدعم المناسب في المكان والوقت المناسبين. ورحبت بتقرير الأمين العام عن محور الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل والتعليم من أجل الديمقراطية (A/77/187) وتركيزه على تحسين الإلمام بالقراءة والكتابة الذي يشكل دعامة أساسية للتعلم مدى الحياة. وتؤمن المملكة المتحدة إيماناً راسخاً بأن التصدي لأزمة التعلم العالمية يقتضي تحسين التعلم الأساسي لجميع الأطفال، بما في ذلك أكثرهم تهميشاً. وتشكل المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والتدخلات الرامية إلى دعم الأطفال في تعلم كيفية التواصل والتفاعل مع الآخرين بطريقة تشعرهم بالأمان والثقة لبنات أساسية تقوم عليها جميع عمليات التعلم الأخرى.

للسلامة العاطفية والتعلم طوال الحياة. وأشار في هذا السياق إلى المؤتمر العالمي المقبل لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في طشقند، وأعرب عن أمله في أن تدفع الوثيقة الختامية قدما بإبرام اتفاقات بشأن الاستراتيجيات والأولويات القابلة للتنفيذ وإقامة الشراكات ووضع المعايير من أجل التمويل واتخاذ إجراءات والتوصل إلى نتائج بهدف تحقيق جميع الغايات المتعلقة بالطفولة المبكرة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

70 - السيدة أوبرمان (الكمبرغ): قالت إن من الضروري تناول الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من منظور قائم على حقوق الإنسان والتركيز على حقوق الأطفال والآباء ومصالحهم الفضلى. ولا يفي التعليم منذ الولادة وحتى بداية المرحلة الابتدائية بحق الأطفال في التعليم منذ سن مبكرة فحسب، بل يساعد أيضا على ضمان حقهم في الصحة والمياه والمرافق الصحية وحقوقهم الثقافية. فالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة لا تؤديان إلى تحسين تعلم الأطفال وصحتهم فحسب، بل تساعدان أيضا على الحد من التفاوتات الاجتماعية وعمل الأطفال. وأضافت تقول إن تمكين المرأة من ممارسة حقها في العمل والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، يساهم في الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، سألت عن أفضل طريقة لترسيخ الحق في التربية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

71 - السيد جورجيو (إريتريا): قال إن النقاط الرئيسية المستخلصة من تقرير المقررة الخاصة هي عدم قابلية التربية والرعاية للجزئية والحاجة إلى صك دولي جديد من شأنه أن يضيف الوضوح القانوني على الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وأضاف يقول إن وفد بلده يولي أهمية لقيام الدول بوضع معايير واضحة للنوعية تنطبق على الجهات والمؤسسات المعنية بتوفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وضرورة أن تكون نظم التعليم مراعية للسياق الثقافي، ودور الأسرة في دعم تعليم الطفل وبقائه ونمائه. وفي هذا الصدد، سأل عن التحديات الراهنة التي ترى المقررة الخاصة أنها تواجه المشاركة الكاملة للوالدين في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، مع مراعاة قيمهم وحساسياتهم الثقافية.

72 - السيدة بانكين إيليل (الكاميرون): قالت إن الحق في التعليم هو أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما بالنسبة للأطفال، ويؤدي دورا أساسيا في التمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى. ويجب توفير

78 - ومضت تقول إن قمة تحويل التعليم سعت إلى استعادة ما فقد من تقدم في تحقيق أهداف التعليم العالمية. وبناء على ذلك، يتطلع إعلان الشباب إلى مواجهة أزمة التعليم العالمية التي أثرت بشكل غير متناسب على الطلاب في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي هذا الصدد، أعربت عن رغبتها في معرفة كيفية ضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد للجميع، بما في ذلك الأطفال والشباب.

79 - السيدة بيدار (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن حكومة بلدها تعترف بما يمكن أن تعود به الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من فوائد إنمائية وتعليمية واجتماعية وثقافية واقتصادية هائلة على الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية والمجتمعات التي يعيشون فيها. وتواصل جمهورية إيران الإسلامية توفير تعليم مجاني وجيد للجميع، واتخذت خلال أزمة كوفيد-19 تدابير مهمة تتماشى مع إطار "الأهداف الأربعة" (جعل التعليم متوفراً وفي المتناول ومقبولاً وقابلاً للتكيف). وأشارت إلى الدعوة الموجهة في التقرير إلى الدول لإنفاق 10 في المائة من ميزانياتها الوطنية المخصصة للتعليم على التعليم قبل الابتدائي، وسألت عن أفضل السبل لإبطال أثر التدابير القسرية الانفرادية على الدخل القومي لبلد ما والمساعدة التي يمكن تقديمها إلى البلدان لإعانتها على الوفاء بالتزاماتها بشأن التعليم قبل الابتدائي.

80 - السيدة المهيد (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلدها مقتنع بأن التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية، ومحرك رئيس للتنمية المستدامة، وأداة رئيسية لبناء القدرات. وينص النظام الأساسي في المملكة على المساواة في فرص التعليم المجاني بجميع مراحله. وسيواصل البلد تطوير منظومته التعليمية والعمل على وضع استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب، متمثلة في برنامج تنمية القدرات البشرية، الذي يشكل جزءاً من رؤية عام 2030. ويركز على أهمية تطوير أساس تعليمي متين للجميع والتعلم مدى الحياة.

81 - وأضافت تقول إن المملكة العربية السعودية نجحت في ضمان استمرارية العملية التعليمية رغم ظروف جائحة كوفيد-19. وقد دشنت منصات رقمية، مثل تطبيق "الروضة الافتراضية" والفصول التفاعلية عبر الإنترنت، التي تضمن إيصال المحتوى التعليمي للطلبة. وانطلاقاً من التزام المملكة بتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، شكلت لجنة توجيهية بهدف مواءمة جميع الخطط الاستراتيجية الوطنية وجعلها متسقة مع الأهداف.

82 - السيدة بابتيستا غراد زاكارياس (البرتغال): قالت إن قمة تحويل التعليم كان لها دور محوري في لفت الانتباه إلى ما يشكله

وقالت إن بلدها يريد أن يشهد مشاركة المزيد من الفتيات في التعلم وتمكين المزيد من النساء. ويجب على الدول أن تسعى جاهدة لضمان أن تؤدي نظم التعليم إلى الدفع قدماً بتحقيق المساواة على الصعيد العالمي، وتغيير المعايير الجنسانية الضارة، ومنع العنف ضد النساء والفتيات، والقضاء على التمييز.

75 - السيد موكيلا (نيجيريا): قال إن بلده يواصل التزامه التام بتوفير تعليم شامل وجيد لجميع سكانه اعترافاً بأهميته في تعزيز استتارة المواطنين وتوفير فرص العمل وتكوين الثروة. ولسوء الحظ، كان قطاع التعليم هو الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19، وهو ما جعل الأطفال في المناطق الريفية وأولئك الذين يعانون من الفقر غير قادرين على مواصلة تعليمهم. وأضاف يقول إن الجائحة أدت إلى تفاقم الفجوات الرقمية العالمية، لا سيما في بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، تسأل عن التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الدولي لاستكمال القدرات الوطنية، ولا سيما قدرات البلدان النامية، من أجل القيام على نحو ملائم بسد الفجوات العالمية في توفير تعليم جيد وشامل للجميع. وتسأل كذلك عن الكيفية التي يمكن أن يكفل المجتمع الدولي بها استعداد العالم لمواجهة الجوائح في المستقبل، بالنظر إلى نقص الهياكل الأساسية الرقمية وغياب الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

76 - السيدة ديغابرييلي (مالطة): قالت إنها، بصفتها مندوبة للشباب، تسلّم بأهمية تناول الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من منظور قائم على حقوق الإنسان. ويتعين أن تتاح الفرصة للأطفال والشباب لإطلاق كامل طاقاتهم الكامنة، وأشارت في هذا الصدد إلى الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. ولا يمكن ترك الأطفال الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة خلف الركب. وينبغي بذل الجهود لمعالجة أوجه عدم المساواة، التي تفاقم بسبب الفجوة الرقمية، من خلال إطار كلي يبني أساساً لمحو الأمية التكنولوجية لإدماج جميع الأسر، بكل تنوعها، وإدماج المجتمعات المحلية.

77 - وأردفت قائلة إن مالطة، خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن من عام 2023 إلى عام 2024، ستعزز الإلمام بالقراءة والكتابة كأحدى أولوياتها المواضيعية، وتتطلع إلى تطوير أوجه التأثير بين محو الأمية والأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك في سياق حماية التعليم في أوقات النزاع.

الذين لديهم احتياجات إضافية أو يعانون من صعوبات أخرى، بما في ذلك الأطفال المنتمون إلى جماعات السكان الأصليين. وفي بيرو، يعرف أكثر من 5 ملايين بيروفي أنفسهم بأنهم ينتمون إلى واحد من 55 من الشعوب الأصلية التي تعيش في البلد. ولذا فإن سياسة التعليم الوطنية التي تتبعها حكومة بلده توفر تعليمًا ثنائي اللغة مشتركًا بين الثقافات يمكن الأطفال من التعلم بلغتهم واستخدام مراجع تعكس ثقافتهم ورؤيتهم للعالم. وأعرب عن رغبته في معرفة الكيفية التي يمكن بها أن يمضي المجتمع الدولي قدماً في توفير إمكانية حصول الأطفال المنتمين إلى الشعوب الأصلية الكامل على الرعاية والتعليم من منظور قائم على الحقوق، بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها في المادتين 14 و 15 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

87 - السيدة غونزاليس لوبيس (السلفادور): قالت إن الطفولة المبكرة تمثل أولوية بالنسبة لحكومة بلدها لأنها ترى أن تحويل المجتمع يبدأ بالرعاية الشاملة منذ السنوات الأولى من حياة جميع البشر. وفي إطار هذه الفلسفة، تسعى حكومة بلدها إلى إمداد جميع الأطفال بالأدوات الأساسية التي تمكنهم من النجاح، مما يضمن لهم مستقبلًا قائمًا على المساواة وتكافؤ الفرص وغياب العنف. وقد أتاحت جائحة كوفيد-19 للدول فرصة الابتكار من أجل الحد من أوجه عدم المساواة في التعليم وإقامة نظام تعليمي أكثر ملاءمة. وطلبت اقتراحات بشأن كيفية جعل التربية في مرحلة الطفولة المبكرة مسألة شاملة في منظومة الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن الوثائق التي تعتمد عليها هيئات الأمم المتحدة وسائر وكالاتها وبرامجها تركز دائماً على التعليم الرسمي، سواء في المرحلة الابتدائية أو الثانوية أو الجامعية.

88 - السيدة جو جيان (الصين): قالت إن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وإن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير هائل على حق الناس في التعليم في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التعليم قبل الابتدائي، مما أدى إلى تفاقم أزمة التعليم التي تواجهها البلدان النامية. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي التعاون الدولي في مجال التعليم، وأن يقدم دعماً قوياً لبناء الهياكل الأساسية التعليمية في البلدان النامية، وأن يضع حداً لعدم المساواة في التعليم، وألا يترك أي طالب خلف الركب وأن يكفل اتصال جميع الطلاب بالإنترنت.

89 - وأردفت قائلة إن حكومة الصين ترحب بنجاح قمة تحويل التعليم، وتولي أهمية كبيرة لضمان حق المواطنين في التعليم، وتضع التعليم على قائمة الأولويات الاستراتيجية، وتشارك في التعاون الدولي في مجال التعليم. ولتنفيذ نتائج القمة، تعزم الصين تنظيم مؤتمر

التعليم الشامل للجميع والجيد من أهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة وخطة عام 2030. فالتعليم ليس مجرد قاطرة للتنمية أو منفعة عامة - بل هو حق من حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، فإن جميع الدول ملزمة بموجب القانون الدولي بحماية الحق في التعليم واحترامه وإعماله. وفي هذا الصدد، طلبت إلى المقررة الخاصة تقديم توصيات بشأن كيفية تعميم احترام حقوق الإنسان في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

83 - السيد صحراوي (الجزائر): قال إن نسبة الأمية في بلده غداة استقلاله عن الاستعمار تجاوزت 85 في المائة من السكان نتيجة لنقص التعليم. ومنذ ذلك الحين، أصبح توفير تعليم مجاني عالي الجودة من الأولويات المستمرة بالنسبة للجزائر. واستترك قائلًا إن المشاكل المالية مازالت تشكل أحد أسباب نقص المعلمين، بما في ذلك المعلمون المتخصصون في التدريس للأطفال الذين يعانون من التوحد، وعدم القدرة على توفير تعليم عالي الجودة، خاصة في البلدان النامية. وتساءل عن كيفية استخدام الإنترنت للتغلب على هذه المشاكل. وأضاف يقول إن جائحة كوفيد-19 أثبتت أهمية التكنولوجيا في ضمان استمرار الحصول على التعليم، وتساءل عن كيفية تأثير انقطاع التعليم بالحضور الشخصي على الجيل الحالي من الأطفال.

84 - السيد كوزمينكوف (الاتحاد الروسي): قال إن إعراب ممثل الولايات المتحدة عن قلقه إزاء التعليم في أفغانستان لا يخلو من نفاق. فإذا أعادت الولايات المتحدة ببساطة الموارد المالية المسروقة من الشعب الأفغاني والمودعة في مصارف أجنبية، من المحتمل أن يتوفر ما يكفي من المال لتحسين التعليم.

85 - وأردف قائلاً إن المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم ينبغي أن تأخذ في الاعتبار ما تمارسه سلطات أوكرانيا وبلدان البلقان من تمييز ضد السكان الناطقين بالروسية. فالقيادة القومية الليبرالية الجديدة في تلك الدول لا تكتفي برفض كفالة تعليم أطفال الأقليات القومية بلغتهم الروسية الأصلية، بل تنظم أيضاً دورات للقضاء على الهوية الوطنية والثقافية للأطفال الروس. وهذا يعرض الأطفال لصدمة خطيرة ويعوق نماءهم، ناهيك عن انتهاك حقوقهم. وفي عام 2013، كانت اللغة الروسية هي لغة التدريس في 1 275 مدرسة في أوكرانيا، ولكن لم يعد لأي منها وجود حالياً.

86 - السيد بيدروسا (بيرو): قال إن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، على نحو ما هو مبين في تقرير المقررة الخاصة، ضروريان للأطفال المنتمين إلى الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال

الجهات صاحبة المصلحة من أجل توضيح الالتزامات التي يتعين التعهد بها فيما يتعلق بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. ويتعين على الدول أيضا أن تضمن عدم خروج الرعاية والتربية اللتين يوفرهما القطاع الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة عن إطار حقوق الإنسان وامتثالهما للمعايير المطلوبة.

93 - وأضافت تقول إن التكنولوجيا الرقمية أصبح ينظر إليها فجأة على أنها حل لجميع المشاكل، بيد أن رقمنة التعليم تأتي مصحوبة بمشاكل خطيرة وتؤدي في بعض الحالات إلى زيادة أوجه عدم المساواة. وفي الواقع، لم تتغير الفجوة بين الجنسين في إمكانية الوصول الرقمي منذ عام 2011. ومن ثم يتعين على الدول أن تولي المسألة عناية أكبر من حيث كيفية المضي قدما. وتعتمد الرقمنة، شأنها شأن أي أداة، على وجود إطار سياساتي. وإذا لم تعزز السياسات حصول الجميع على الخدمات على قدم المساواة، لن تتحقق النتائج المتوقعة من منظور حقوق الإنسان.

94 - واسترسلت قائلة إنه يلزم إجراء المزيد من البحوث بشأن مسألة الراحة النفسية للطلاب عند عودتهم إلى التعلم بالحضور الشخصي. غير أنه فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية في قطاع التعليم، يلزم تركيز الاهتمام على المعلمين، بما في ذلك تعلمهم مدى الحياة وظروف عملهم؛ وتمويل المدارس في جميع مراحل التعليم؛ والمناهج والتقييمات المدرسية؛ والعنف في المدارس وصلته بالعالم الرقمي؛ والرقمنة نفسها.

95 - وأعربت عن رغبتها في معرفة المزيد عن التدابير القسرية الانفرادية والعمل مع المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان في هذا الصدد.

96 - ومضت تقول إن ضرورة التعاون الدولي في ميدان الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لا ترقى إلى الشك. وسيكون من المهم، من منظور مالي، معرفة المبالغ التي يجري تحويلها لتمويل بناء القدرات والتكنولوجيا. ويلزم أيضا إيلاء مزيد من النظر لتعميم مراعاة احترام حقوق الإنسان في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

رُفعت الجلسة الساعة 17:45.

عالمي بشأن التعليم الرقمي، وستشارك أيضا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في استضافة المنتدى الدولي المعني بالذكاء الاصطناعي والتعليم. والصين مستعدة للعمل مع جميع البلدان لدفع عجلة التحول الرقمي في مجال التعليم، ومن ثم توفير زخم قوي للانتعاش الاقتصادي العالمي والتنمية الاجتماعية.

90 - السيدة غراي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن ستة من كل عشرة أطفال لا يستطيعون قراءة نص بسيط وفهمه قبل بلوغ سن العاشرة. وعلى نحو ما تم تأكيده في قمة تحويل التعليم التي عقدت مؤخرا، تشكل الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة عاملين حاسمين لمواجهة أزمة التعلم هذه نظرا لأنهما ترسيان أسس إعداد الأطفال الصغار للتعليم الابتدائي. وفي هذا السياق، تعمل اليونسكو مع الدول الأعضاء والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة للنهوض بالالتزامات العالمية بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك عن طريق المشاركة في تنظيم المؤتمر العالمي بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في طشقند. وسيجتمع أكثر من ألف مشارك في المؤتمر، بما في ذلك وزارات التعليم وممثلو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة. ومن المتوقع تجديد الالتزامات السياسية لوضع سياسات طموحة وذات صلة وملائمة ثقافيا للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وإنشاء نظم فعالة وخاضعة للمساءلة للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتقديم الخدمات لهم؛ وزيادة وتحسين الاستثمار في هذا المجال.

91 - السيدة شهيد (المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم): قالت إن التحديات المرتبطة بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تشمل التمويل، وأطر السياسات، والإطار الدولي لحقوق الإنسان، وأطر التدريب والأطر الثقافية. وفيما يتعلق بالمستقبل، سيلزم بلورة عدد من التفاصيل، بما في ذلك الكيفية التي سيجت بها القائمون على الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عن الأطفال اللاجئين وأطفال الشعوب الأصلية والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في حالات الطوارئ.

92 - واسترسلت قائلة إن الحق في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يتضمن عناصر مشمولة فعليا بحماية صريحة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أن الدول بحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات مع مختلف